S

UN LIBRARY

JAN 0 2 1992

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/23318
24 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١
من البعثة الدائمة للسويد لدى الامم المتحدة موجهة
الى الامين العام

يتشرف الممثل الدائم للسويد لدى الامم المتحدة أن يشير الى مذكرة الامين العام المؤرخة في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، التي يطلب فيها من الحكومة السويدية أن تقدم معلومات بشأن التدابير المتخذة للوفاء بالالتزامات الواردة في الفقرة ٦ من قرار مجلس الامن ٧١٣ (١٩٩١) بشأن الحظر الكامل والعام لجميع توريدات الاسلحة والمعدات العسكرية الى يوغوسلافيا .

وتجدون مرفقا طيه مذكرة تتضمن المعلومات ذات الصلة المقدمة من الحكومة السويدية .

المرفق

مذكـرة

تقرير معد عملا بقرار مجلس الامن ٧٣٤ (١٩٩١) بشـان
توريدات الاسلحة والمعدات العسكرية الى يوغوسلافيا

إن القانون السويدي يحظر تصدير المعدات العسكرية من السويد دون ترخيص مـن الحكومة (القانون ٥٥٨ لعام ١٩٨٨ المتعلق بحظر تصدير المعدات العسكرية والمواد ذات الصلة المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٨٨) .

وعند منح ترخيص لتصدير معدات حربية يجرى تطبيق بعض المبادئ التوجيهيـة . وقد وافق البرلمان على هذه المبادئ التوجيهية وتتضمن ، من بين جملة أمور أخـرى ، تعهدا غير مشروط بعدم السماح بتصدير أسلحة عندما يكون هناك قرار صادر عن مجلـس الامن التابع للامم المتحدة يحظر مثل هذا التصدير الى بلد معين .

وقد توقفت الحكومة السويدية ، في أيار/مايو ١٩٩١ عن منح تراخيص للتصديـر للمعدات العسكرية السويدية الى يوغوسلافيا بسبب الوضع الداخلي في هذا البلد . وفـي السنتين السابقتين لم يُمنح إلا عدد قليل من التراخيص ، وكانت جميعها تتعلق بقطـع غيار ومعدات ثانوية أخرى .

ونظرا لاندلاع الاعمال الحربية في يوغوسلافيا في نهاية حزيران/يونيـه ١٩٩١ ، قررت الحكومة السويدية في ١١ تموز/يوليه ١٩٩١ ، عدم منح أية تراخيص جديدة لبيـع المعدات العسكرية الى يوغوسلافيا ، وكذلك إلغاء بضعة تراخيص قائمة يتم إصدارها فـي بداية السنة ولكنها لم تقترن بأية عمليات توريد .

ووفقا للتشريع القائم ، والقرار المذكور أعلاه الصادر عن الحكومة السويديـة والتعهد غير المشروط فيما يتعلق بقرارات مجلس الامن ، لم يتم توريد أية معـدات عسكرية الى يوغوسلافيا ابتداء من ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وليست هناك أية تراخيـص صالحة قد تسمح بعمليات التوريد المذكورة بعد هذا التاريخ . ولم تمنح الحكومة أيـة تراخيص جديدة ، فالسياسة التي تتبعها الحكومة السويدية تقوم على عدم النظر في أيـة تراخيص قد تسمح بإرسال معدات عسكرية من السويد الى يوغوسلافيا مادام الحظر الـذي قرره مجلس الامن نافذا ، ومادامت الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الانسـان و/أو الاعمال الحربية مستمرة في ذلك البلد .

- - - - -